للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

خلال لقائه مع أبناء الدائرة الثانية في فندق سفير أمس

خليل الصالح: البلد بحاجة إلى تغيير جذري لمعظم الوزراء حتى تستطيع الكويت تحقيق التنمية

ألقى مرشح الدائرة الثانية خليل الصالح اللوم على الحكومة في ما آلت اليه البلاد من تراخ في تطبيق القانون واشعال الفتنة وعدم وجود رؤية لمستقبل الكويت، جاء ذلك خلال اللقاء الذي كان مع ابناء الدائرة في فندق سفير يوم امس الأول تحت عنوان «أين الخلل؟».

وقال الصالح انه اختار عنوان ندوته «لنرى أين الخلل؟» لأن الكل «يصيح» لماذا نحن متأخرون؟ وهناك نقاط عدة ساعدت على وجوده، واقفا على اهم القضايا التي تهم أجيال وأبناء البلد أولها تقديم رسالة الى رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك، وأقول له «أنا المحب للكويت والناصح لكم في هذا اللقاء ولاني خرجت من رحم الشعب فلكم هذه النصائح حتى تكون الكويت قادمة لمستقبل صاعد وزاهر وواعد يستحق ابناؤنا هذه الوقفة الجادة منا».

وتابع مرشح الدائرة الثانية: ان مواطن الخلل تبدأ من الأساس، ومن ينفذ هذه القوانين والتشريعات وهو الجهاز التنفيذي والمتمثل في الوزراء وهم يتحملون المسؤولية السياسية وبالتالي هم من يتحملون ما يحدث في الكويت لأنهم هم مسؤولون عن القرارات والنشاطات التي تتم في الحكومة.

ويعتقد الصالح اننا بحاجة الى تغيير جذري لمعظم الوزراء حتى نكون صادقين امام الشعب باننا قادمون للانجاز الحقيقي وليس للانجاز المعطل، لافتا الى ان انتقاده جاء للمصلحة العامة، فالوزراء في بداية عهد دخوله الى المجلس كانت اعينهم على 6/16، الا انه اختلف في الأشهر الأخيرة لتغير هذه المفاهيم وذلك لأن أياما مرت لم نر فيها «مسمارا ضرب» لمشروع حقيقي.

واستطرد الصالح أداء الوزراء الذي يعكس أداءهم على رئيس الحكومة حيث يبدأ السخط من الشارع يتلقاها عضو مجلس الأمة ويوجهها للحكومة، موجها كلامه لرئيس مجلس الوزراء «بصراحة انت تحتاج وزراء أصحاب قرار يتحملون المسؤولية لهم القدرة على صعود المنصة وان يردوا على الأسئلة والاستفسارات الموجهة لهم وليس للأخذ على شيء مع لجان المجلس وعند رئيس مجلس الوزراء يتم الاتفاق على امر مغاير لما اتفق عليه، مشددا على ان لدينا مشكله في رأس الهرم».

مرشح الدائرة الثانية خليل الصالح

وأكد الصالح على ان اول ما دخل المجلس سأل هل لدينا رؤية لمستقبل الكويت؟ مستنكرا لدينا «فعل ورد فعل» ولكن كخطوة تمشي على المدى الطويل ليس لدينا، عندنا مشكلة تصير ونعالجها، مبينا اننا لا نقارن انفسنا بأميركا ودول الغرب ولكن لديهم ديموقراطيات فعلى سبيل المثال وكالة «ناسا» تمشي بأبحاثها وليس لها علاقة ان فاز الحزب الجمهوري او الديموقراطي فالمشاريع ماشية والتطور ماشي والأبحاث ماشية.

وبيّن مرشح الدائرة الثانية انه ليس لدينا مقاييس في اختيار الوزراء، مشيرا الى انه «يأتون بالوزير من بيتهم يقولون له تعال باچر يصير وزير»، لدينا خلل موجود مع الأسف فلا نضع خططا واضحة بشكل صحيح وهناك صراعات في صراعات.

وتطرق الى برنامج الحكومة كلها عملية انشائية اضطرينا نعمل جلسات داخل المجلس حتى نشوف الوزير عند مناقشتنا لها عن المشاريع.

وقال ان الكويت دولة ليست نفطية ليس لدينا خطة للاستفادة من النفط فنحن نصدره بـ 100 دولار ونرجع نستورده بـ 1000 دولار، اليوم كل الصناعات أساسها النفط لذلك نحن في الكويت نتأخر يوما عن يوم، وكان من المفروض ان نستثمر من شركات أجنبية حتى نقول ان وضعنا اضافة للبلد، وتساءل: ماذا نعمل عندما ينضب النفط؟

ليس لدينا خطة للاستفادة من النفط فنحن نصدره بـ 100 دولار ونستورده بـ 1000 دولار

وأشار الصالح الى نقاط عدم الاستقرار ويرجع السبب الى ان البطانة التي «لا تفقه» وضعتنا في مواقف محرجة أمام العالم وأثرت على سمعة الكويت، وبات الكل يتكلم عن المستشارين الذين عندهم في كل مرة «خلل» و«خطأ اجرائي» يبطل المجالس.

وتساءل مرشح الدائرة الثانية ان دولة لديها كل هذا الخير ونجد هذا الأمر والتردي والذي يوصلنا الى معنى واحد وهو ان الخراب «جايد» و«الشق عود»، مشيرا الى انه ان اردنا الاصلاح فإن الخطوة الأساسية لابد ان تكون لدينا ضمائر مخلصة لهذا البلد ناس يتحملون المسؤولية

وتابع «مشكلتنا الوزراء لم يقعد في موقعه يبتر كامل الصلاحيات ويتعاملون بالعمل اليومي ويلغي صلاحيات المسؤولين ويتفرغ في الرؤية، مبينا اننا لدينا فوضى في الواقع، يتفقون بنيل شخصية الوزير وانما للوصول الى الحقائق»، مؤكدا اننا نريد وزراء يحملون رؤية فلو كان كل وزير وضع له رؤية واضحة لخرجنا بـ15 مشروعا، مشيرا الى اننا نريد الوزير المبدع الذي يضع بصمة بارزة على تاريخ الكويت.

وأكمل: ان النتيجة النهائية نريد من يتحمل المسؤولية ولا يجزع للمساءلة من مواطن الخلل الذي حصل لنا الآن.

خلال افتتاح مقره الانتخابي في محافظة الجهراء وسط حضور كثيف من أبناء الدائرة

مبارك العرف: نطالب بحكومة قوية تستطيع حل قضية البدون والعسكريين ومختلف القضايا العالقة

أكد مرشح الدائرة الرابعة مبارك العرف أن مجلس ديسمبر السابق المبطل تعاون مع الحكومة لإنجاز ما لم تنجزه المجالس السابقة ولكن للأسف رغم ذلك لم نر الاذن الصاغية من الحكومة والتي أعطيناها الفرصة للتعاون ولكنها لم تكن على قدر المسؤولية لإقرار القوانين التي قمنا بالعمل عليها.

وأوضح العرف خلال حفل افتتاح مقره الانتخابي في محافظة الجهراء مساء امس الأول وسط حضور كثير من أبناء الدائرة انه بالرغم من الشد والجذب بين المجلس والحكومة فقد استطعنا تحريك بعض المشاريع المعطلة التي تهم الوطن والمواطن ولكنها ذهبت أدراج الرياح ولم تر النور بسبب عدم تعاون الحكومة مع المجلس.

وبين العرف أنه مثّل الكويت بشكل عام والدائرة الرابعة بشكل خاص خير تمثيل من خلال القوانين والمشاريع التي قدمها خلال وجوده في المجلس السابق المبطل، منها: إنشاء مستشفيات جديدة في البلاد خصوصا في محافظة الجهراء والتي للأسف لا يوجد سوى مستشفى واحد وقد تم بناؤه عام 1981 حتى أصبح الآن لا يستطيع استقبال الأعداد الهائلة في الوقت الحالي والذي تجاوز عدد سكان محافظة الجهراء 650 ألف نسمة وهذا الأمر يعد كارثة لأهل الجهراء خصوصا بعد أن قام وزير الصحة بوضع مؤقت وهذا ليس حلا بتحويل الوافدين في الفترة المسائية والمواطنين في الفترة الصباحية وهذا الأمر من الحلول الترقيعية وليست المستقبلية.

وقال طالبنا في المجلس السابق بزيادة علاوة الأطفال 25 دينارا ولكن للأسف الحكومة ادعت بأنها ستواجه عجزا في السنوات المقبلة ولكن الحكومة كل يوم تقوم بمفاجأة للشعب وبإحصاء سريع نجد أنها منحت خلال 6 أشهر 11 مليارا من خلال المنح لعدة دول منها مصر 4 مليارات، والمغرب مليار و250، ومليار 250 للاردن ،ومليار و250 للبحرين، ومليار و250 لعمان وفي ليلة ظلماء دفعت الحكومة إلى الداو 2 مليار و200

مرشح الدائرة الرابعة مبارك العرف

طالبنا في المجلس السابق بزيادة علاوة الأطفال 25 دينارا ولكن للأسف الحكومة ادعت أنها ستواجه عجزا في السنوات المقبلة

وهذه المبالغ تعمر دولة كاملة بجميع مشاريعها وخدماتها وكان على الحكومة منح أبنائها وان تعمر الكويت بهذا المبلغ الضخم والأقربون أولى.

وحول قضية المسرحين الخليجيين قال العرف انه وللأسف يقوم وزير الدفاع بتسريح عدد كبير من إخواننا الخليجيين والبدون وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق ولا يجوز فهل هذا جزاء من خدم البلاد وهل هذا جزاء الإحسان بالإحسان، ومن هذا المنطلق احذر ولا أهدد الأسرة الكريمة التي هي محل تقدير واحترام ولا نقبل بغيرها بأن على رئيس الوزراء المقبل خلال التشكيل الحكومي القادم استبعاد وزير الدفاع من التشكيل خصوصا أن العسكريين الذين تم تسريحهم يعولون أسرا وعليهم التزامات مالية وفي حال عدم التجديد لهم سوف ندخل في قضية اجتماعية كبرى لأن الأمر سوف تضيع أسر كبيرة بسبب الالتزامات ولا يوجد لديهم دخل آخر.

وطالب العرف الحكومة بجدية بحل قضية إخواننا البدون الذين يستحقون حيث أعلن عنها الجهاز المركزي 34 ألف مستحق ولابد من منحهم الجنسية ومنح البقية الحياة الكريمة، لأن هذه القضية إنسانية قبل أن تكون سياسية وفي القضية الإسكانية شكر العرف وزير الإسكان على توفير 120 ألف وحدة سكنية للمواطنين وهذا سوف يساهم في القضاء على طلبات الإسكان المتراكمة منذ سنوات. وانه غير معقول ينتظر المواطن لفترة تتجاوز 20 عاما حتى يحصل على سكن له ولأبنائه، بينما كنا بالسابق، المواطن ينتظر مدة لا تتجاوز 8 سنوات ويحصل على بيت العمر كحد أقصى ولابد من حلول عملية وسريعة للقضاء على هذه القضية التي أصبحت ترهق المواطن وتسببت في عزوف الشباب عن الزواج بسبب ارتفاع أسعار الشقق والتي باتت قضية تهدد المجتمع الكويتي.

وفيما يخص دعم الحكومة لأصحاب الحلال قال العرف إنه وللأسف وزير المالية مصطفى الشمالي قال: لا يوجد لدينا ميزانية كافية لدعم أصحاب الحلال سوى 20 مليونا وهذا المبلغ يشمل أصحاب المزارع والجواخير والأسماك ونحن طالبناه برفع الميزانية إلى 60 مليونا.

وشكر العرف وزير الداخلية على استجابته السريعة من قبل النواب من خلال الحزم والشدة في ضبط الأمن في البلاد وهذا ما لمسناه في الآونة الأخيرة من تطبيق للقانون على الجميع بمسطرة واحدة وأعاد للبلاد هيبتها من خلال بعض الأنظمة والقوانين التي لم تكن مطبقة في الماضي، واننا نشد على يده بالحزم تجاه كل من يريد عبثا او سوءا ببلدنا واننا سعداء وفخورون بقياديي وزارة الداخلية بعد ان قام وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود في تغيير كبير في صفوف قيادات الداخلية وتعيين أمثال اللواء عبدالفتاح العلي الذي أعاد للشارع هيبته ويعمل ليل نهار في الشارع أكثر ما يعمل في بيته واننا في هذه المناسبة لا ننسى دور محافظ الجهراء اللواء إبراهيم الطراح في ضبط الأمن في المحافظة والقضاء على العمالة السائبة حيث اعاد للجهراء رونقها هو واللواء محمود الدوسري الذي يعمل بشكل مكثف للقضاء على المخالفات وإعادة الأمن لمحافظات الكويت.

التقى بناخبات الدائرة الثالثة مساء أمس الأول

يوسف دشتي: سنّ تشريعات تحد من رفع الأسعار ومنع الاحتكار ضرورة وتغليظ العقوبة على التجار الجشعين

تمنى مرشح الدائرة الانتخابية الثالثة يوسف حيدر دشتي أن تعود الكويت كما كانت عليه في الستينيات والسبعينيات، مشيرا إلى أن كل الأشياء كانت متوافرة خلال هذه الفترة، فضلا عن الخدمات المتميزة. ورأى أن الوضع مترد نظرا لأن الحكومة لا تفكر في رؤية للمستقبل، فضلا عن الصراعات بين التيارات السياسية والمتنفذين.

واعتبر دشتي خلال لقائه مع ناخبات الدائرة مساء أمس الأول أن الانتخابات القادمة حاسمة ومنعطف مهم للنهوض بالكويت من جديد لتعود للريادة في شتى المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية ولتكون سباقة في مجال التنمية، مؤكدا أنه لكي تعود الكويت لسابق عهدها يجب ان توفر السلطة التنفيذية متمثلة بجميع وزاراتها ومؤسساتها سبل العيش الكريم للمواطن.

مرشح الدائرة الانتخابية الثالثة يوسف دشتي

وشدد على ضرورة العمل بجد على مساواة المرأة والرجل في الحقوق، مشيرا إلى أن الدستور الكويتي لا يفرق بين الرجل والمرأة، مستنكرا رفض وزير العدل قرار تعيين وكلاء النيابة نظرا لوجود 20 امرأة تستحق هذا المنصب، مستهجنا ابداء الوزير أفكاره ومعتقداته على قرار الدولة، لافتا الى أن الخلاف على تنصيب المرأة قاضية لا يمنع من حصولها على العمل كوكيلة نيابة، لاسيما بعد أن أثبتت كفاءة عالية في عملها كمحققة في وزارة الداخلية.

وقال إن المواطن الكويتي يعاني من الأزمة الاسكانية، فضلا عن ارتفاع الايجارات، موضحا أن السبب الرئيسي في هذه الأزمة يرجع الى عدم طرح أراض من الدولة، بالاضافة الى احتكار شركة النفط للأراضي.

وأضاف: لدينا ما يقارب 90 ألف طلب إسكاني بكلفة تقارب 165 مليون دينار، لافتا الى أن هذا المبلغ يكفي لبناء مدن كاملة، مؤكدا أن الدولة قادرة على فعل ذلك.

ولفت دشتي الى أن القرض الاسكاني قليل، فضلا عن الأراضي غير المتوافرة، مشيرا الى أن بدل الايجار لا يكفي، مشددا على أن الدولة ملزمة بتوفير السكن للمواطنين وفقا لمبدأ العدالة الاجتماعية دون تفرقة بين الرجل والمرأة، مطالبا الدولة ببناء بيوت حكومية للأسر الصغيرة محدودي الدخل.

وبشأن المتقاعدين قال: الأسعار في ارتفاع مستمر بينما رواتب المتقاعدين في تدن، مشيرا الى أن زيادة المتقاعدين كل ثلاث سنوات لا تعادل مدى الزيادة في الاسعار التي تزداد في الكويت بشكل مخيف، مطالبا بزيادة سنوية للمتقاعدين تقابل التضخم وغلاء الأسعار وتساعدهم على العيش الكريم، موضحا أن الزيادة لابد وأن تكون نسبة من الراتب التقاعدي لا أن تكون بزيادة 20 دينارا كالمتبع حاليا، مستغربا أن النواب عملوا على زيادة رواتبهم ولم يفكروا في زيادة رواتب المواطنين.

وطالب بضرورة سن تشريعات تحد من رفع الاسعار، فضلا عن تشريعات لمنع الاحتكار، الأمر الذي يساعد كثيرا في المنافسة وخفض الأسعار.

وعن الوضع الصحي في البلاد، قال دشتي: نستغرب الوضع الصحي المزري في بلد يتمتع بفوائض مالية، الأمر الذي جعل المواطنين يلجأون الى المستشفيات الخاصة ذات الكلفة المرتفعة، مستنكرا تأخر مشروع مستشفى جابر رغم البدء فيه منذ ست سنوات، مشيرا إلى أن أغلب المباني الصحية الجديدة عبارة عن أعمال خيرية من المواطنين، مستنكرا تأخير مشاريع التنمية بسبب تفشي الفساد الاداري.

وطالب بسرعة حل مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب، مستغربا أن مخرجات التعليم لا تتناسق مع متطلبات السوق، مشددا على ضرورة تنمية العنصر البشري كونه الأداة الرئيسية لأي تنمية ان أردنا التقدم لبلدنا، مشيرا الى أنه حان الوقت لإعطاء الشباب دور فعلي لبناء مستقبلهم.

وشدد دشتي على ضرورة اعطاء أبناء الكويتية حقهم كأبناء الكويتي المتزوج من أجنبية، مطالبا بإعطاء الجنسية لكل من يثبت كفاءة منهم لخدمة الكويت، مبينا أن الكويت قادرة على احتواء الجميع.

وانتقد دشتي قانون صندوق الأسرة، مبينا أن المواطن ضاع بسبب الخلاف بين الحكومة والمجلس المبطل، الأمر الذي جعل أغلب المقترضين غير مشمولين بالقانون، مشيرا إلى أن المنح التي دفعتها الكويت خلال الفترة الماضية كفيلة بأن تسقط القروض عن الكويتيين، بل انها كفيلة ببناء بلد كامل.

وختم مطالبا بضرورة ضخ وجوه شابة جديدة الى المجلس، مؤكدا أنه حان الوقت للتغيير، داعيا الى المشاركة الفعالة يوم الانتخاب لإيصال كل من يستحق شرف خدمة هذا البلد، مشددا على ضرورة محاسبة النواب على ما تم طرحه خلال وعودهم الانتخابية ومقارنته بما تم تحقيقه داخل المجلس.